

إيران: إزالة إشكاليات الحدود البحرية مع سلطنة عمان

الاثنين 2 مايو 2016 03:05 م

أعلن مسؤول إيراني عن إزالة الإشكاليات المتعلقة بمشروع ترسيم الحدود البحرية مع سلطنة عُمان خلال اجتماع عقده، يوم الأحد، «لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية» في مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني.

يأتي ذلك بينما نشر موقع «المونيتور» الأمريكي مقالا عن العلاقات الإيرانية العُمانية، لفتت من خلاله إلى أن مسقط قد تصبح معبرا للشركات الإيرانية نحو الأسواق الأفريقية والآسيوية والعربية الجديدة.

وقال المتحدث باسم «لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية» في مجلس الشورى الإيراني، «نوذر شفيعي»، إن بعض الإشكاليات التي أوردها «مجلس صيانة الدستور» حول مشروع ترسيم الحدود البحرية في خليج عُمان بين حكومتي إيران وسلطنة عُمان نوقشت، خلال اجتماع اللجنة، الأحد، وفي النهاية «تمت إزالتها»، حسب وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء.

ولم تورد الوكالة تفاصيل عن طبيعة تلك الإشكاليات.

و«مجلس صيانة الدستور» هو هيئة رسمية إيرانية مهمتها ضمان توافق التشريعات التي يقرها البرلمان مع الدستور.

عُمان وإيران: أصدقاء بفوائد عديدة

وحول العلاقات الإيرانية العُمانية، نشر موقع «المونيتور» الأمريكي مقالا لـ«جورجيو كافيرو»، الرئيس التنفيذي لمركز أبحاث «جلف ستات أنلايتكس»، تحدث فيه عن أن سلطنة عمان تشترك في مضيق هرمز مع إيران، وتحتفظ بعلاقات ودية مع طهران على الرغم من عضويتها في «مجلس التعاون الخليجي» المناهض في أغلبه لإيران.

وفي مقاله، التي جاء تحت عنوان «عُمان وإيران: أصدقاء بفوائد عديدة»، قال «كافيرو» إنه في الوقت الذي تندمج فيه إيران تدريجيا بالاقتصاد العالمي، بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، في يوليو/تموز 2015، فإن سلطنة عُمان تصبح نقطة انطلاق للشركات الإيرانية التي تسعى لاختراق الأسواق الأفريقية والآسيوية والعربية الجديدة.

وأضاف «كافيرو» أن ظهور عُمان كمركز تجاري حيوي يربط إيران بعدة قارات يتماشى مع سياسية خارجية عُمانية مستقلة؛ حيث تعمل غالبا خارج إطار «مجلس التعاون الخليجي».

واعتبر أن السلطنة لديها فرصة جديدة لتصبح محور تجاري مهم في وقت تتخلص فيه إيران من العقوبات التي تحملتها لسنوات.

وذكر أن انخفاض أسعار النفط أضر بالنظام المالي في سلطنة عُمان، التي سعت لتنويع مواردها وعائداتها، حيث أطلقت السلطنة قبل 21 عاما ما يعرف بـ«رؤية 2020» وذلك قبل إطلاق السعودية «رؤية 2030»، والتي هدفت لتنمية اقتصاد القطاع الخاص، وزيادة العائدات خارج قطاع النفط، والاستثمار في رأس المال البشري بالسلطنة.

وأشار «كافيرو» إلى أن عُمان تقدم لإيران نقطة انطلاق إلى أفريقيا، إلا أن رفع العقوبات عن طهران يمكن السلطنة، أيضا، من تعميق علاقاتها المتعلقة بالطاقة عبر إيران مع دول وسط آسيا، مضيفا أن تمرير الاتفاق النووي، في يوليو/تموز 2015، مثل خطوة مهمة باتجاه بناء رابط تجاري بين وسط آسيا وإيران وعمان.

وأكد على أن تنامي الممر التجاري العُماني الإيراني سيسهل تحرك السلطنة المستقل في سياستها الخارجية.

وعلى خلاف العلاقات بين إيران وغالبية دول الخليج التي يشوبها الحذر والتشكك، ترتبط مسقط بعلاقات قوية مع طهران.

ومؤخراً، وقعت سلطنة عُمان اتفاقيات تعاون عسكري مع إيران، شملت حصول طهران على تسهيلات لأسطولها البحري في الموانئ العُمانية الواقعة على مضيق هرمز.

كما تم الإعلان، خلال الزيارة التي قام بها وزير الدفاع العُماني إلى طهران في شهر سبتمبر/أيلول 2013، عن التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين الجانبين، وهي أول اتفاقية عسكرية من نوعها للتعاون الدفاعي بين دولة عربية خليجية وإيران.

ووفق مراقبين، ترجع قوة العلاقة بين طهران ومسقط إلى مجموعة أسباب جيوسياسية متداخلة. ولعل من أبرزها: تشارك البلدين في ضفتي مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر عبره النفط الخليجي المصدر للغرب، والذي طالما هددت إيران بإغلاقه في حال نشوب حرب عالمية تستهدفها بقيادة الولايات المتحدة و«إسرائيل».